قام الصهيونيون بأعمال انتقامية مدروسة ومخطط لها، مثل الهجوم على بيت المفتي، واستعراضات عسكرية قامت بها مجموعة جابوتينسكي، وتسيير الدوريات في شوارع الاحياء اليهودية، وزوّدوا السلطات البريطانية بمعلومات استخبارية عن نشاطات وتحركات ومخططات الفلسطينيين، وقاموا باعتقال اشخاص فلسطينيين شاركوا بنشاطات الانتفاضة، وهاجموا فلسطينيين يخدمون في الشرطة وجرّدوهم من اسلحتهم، وهاجموا مركزاً للشرطة وسلبوا البنادق التي كانت في داخله، واستعملوا الاسلحة النارية ضد الفلسطينيين بكثافة، مقارنة باستعمال الفلسطينيين لهذا النوع من السلاح[٢٢].

طالب قادة الحركة الصهيونية، قبل ان يستتب الامن في مدينة القدس، السلطات البريطانية باجراء تحقيق في الاحداث، ظناً منهم ان الامر سيكون في صالحهم ومناهضاً لمصالح الفلسطينيين. وتشير الوثائق الى انهم بدأوا، منذ ١٢/٤/١٩٢٠، بالمطالبة بأن يشمل التحقيق سياسة الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين، التي اعتبروها مناهضة لهم ومؤيدة للفلسطينيين. ويظهر ان هذه السياسة كانت ضمن خطة جديدة وضعها قادة الحركة الصهيونية خلال الاسبوع الواقع بين ٤/٤/١٩٢٠ و ١٢/٤/١٩٢٠، والتي قضت باستغلال احداث الانتفاضة بشتّى الوسائل وتسخيرها لخدمة الاهداف السياسية الصهيونية. فحسب هذه السياسة، يتم اتهام الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين بمناهضة المشروع الصهيوني، والتقرّب والتودّد وطلب العطف من الحكومة البريطانية في لندن، والتقليل من أهمية الانتفاضة سياسياً، بحيث يتمّ تصويرها وكأنها مجرد احداث قام بها «غوغائيون» من الفلسطينيين بتحريض من بريطانيين في الادارة العسكرية وبعض الافندية الفلسطينيين، الذين كانوا يشعرون بالخطر الذي يحدق بوضعهم السياسي والاقتصادي[٢٣]، وتأكيد عدم جماهيرية الانتفاضة وأنها لا تعبّر عن رغبة وطموح الشعب الفلسطيني بالاستقلال.

وتنفيذاً لسياستها الجديدة هذه، شنّت الحركة الصهيونية حملة دعائية شعواء في فلسطين وبريطانيا ومناطق أخرى من العالم ضد الادارة العسكرية في فلسطين. فحرّفت الحقائق وادّعت بأن الادارة العسكرية لا تزوّد الحكومة البريطانية بالمعلومات الصحيحة والدقيقة، ولا تسمح للحركة الصهيونية بالقيام بهذا العمل[٢٤]، مع العلم بأن الحركة الصهيونية كانت تستعمل جميع وسائل الاتصالات الرسمية المتوفرة لدى الادارة العسكرية، في حين سمح للفلسطينيين باستعمال وسائل الاتصالات العامة فقط. وبعث المكتب الصهيوني في لندن بتقارير، كان اعدّها بناء على مقابلات قام باجرائها مع شخصيات يهودية كانت في فلسطين خلال الاحداث، الى الحكومة البريطانية لايهامها بصعوبة الحصول على معلومات صحيحة من فلسطين بالطرق الرسمية[٢٥]. وتخطّى الصهيونيون، الذين كانوا يخدمون في الادارة العسكرية في فلسطين والقاهرة، الانظمة المتبعة في المراسلات الرسمية، فبعثوا بمراسلاتهم الى الحكومة البريطانية في لندن مباشرة وبدون ان تمر عبر الادارة العسكرية، كما فعل الكولونيل منرزاخن، الامر الذي أثار حفيظة قائده اللنبي، الذي احتج على هذا العمل لدى وزارة الحرب البريطانية، وطالب باقالته من منصبه[٢٦].

تلبية للحملة الدعائية التي شنّتها الحركة الصهيونية، انهالت رسائل الاحتجاج التي بعث بها رجال الدين والسياسة والمستوطنون في فلسطين ومنظمات وشخصيات صهيونية ويهودية ومسيحية ورؤساء دول وحكومات في اوروبا واميركا وجنوب افريقيا على الحكومة البريطانية. وطالبت رسائل الاحتجاج بايقاف ما وصفته بـ «المجازر ضد اليهود» في فلسطين، وباعادة النظر بالسياسة